

معناه تأجيل مناقشة القرار مرة أخرى مدة سنة كاملة ، باعتبار ان هنالك دورة انعقاد واحدة في العام حسب ما جاء في المادة ٣٦ من النظام الدستوري .

والمادة ٢١ قيدت صلاحيات المجلس التشريعي أكثر حيث اشترطت « اذا أقر المجلس التشريعي في دور انعقاد آخر بأغلبية ثلاث أرباع اعضائه مشروع القانون الذي رفضه الحاكم العام التصديق عليه رده » على الحاكم العام لإصداره . لقد كان من المستحيل أن يحصل على أصوات ٣/٤ أعضاء المجلس التنفيذي هم من الأعضاء المعيّنين ، ومن الصعب عليهم معارضة رغبة الحاكم الإداري العام . وبهذا الشكل ، ونتيجة لطريقة تشكيل المجلس التشريعي باعتبار أن نصف أعضائه هم من المعيّنين ، فقد أعيدت من الناحية العملية كافة السلطات السابقة للحاكم الإداري العام ، الأمر الذي يبين أن موافقة الإدارة المصرية على قيام المجلس التشريعي كانت بفرض الالتفاف حول حقائق موضوعية كانت تتفاعل في قطاع غزة ، أكثر منها استجابة « لدواعي التطوير وتوالي الأحداث » ، وفي محاولة واضحة من الإدارة المصرية لتلبية هذه التفاعلات ، بهدف السيطرة عليها ، وبالشكل الذي يضمن عدم اندفاعها بعيداً . وقد أتت حوادث المرحلة اللاحقة لتكشف عمق التفاعلات التي كان يشهدها المجتمع الغزي ، حيث كان المجلس التشريعي ، وبرغم الأسلوب الخاطيء الذي اتبع في تشكيله ساحة مجابهة حامية ، وأكثر من مرة مع الإدارة المصرية ، وحول قضايا هامة جداً تمس مستقبل القطاع ودوره في مسار القضية الفلسطينية . كذلك فقد وجد قطاع غزة بانشاء المجلس التشريعي هيئة رسمية يعبر فيها عن وجهة نظر أبنائه في كافة القضايا . من ملاحظة النقاشات التي كانت تجري فيه يتضح جلياً أن المجلس التشريعي الذي أريد له أن يكون منتدى للوجهاء ، تحول إلى هيئة تقدم بها وجهات نظر تاريخية ، بكل ما تعني الكلمة من معنى ، وذلك على صعيد الكيان الفلسطيني وعلاقته بالثورة العربية ، وبهذا كان قطاع غزة يطرح ، وبطريقة صحيحة ، العلاقة بين الالتزام الفلسطيني والالتزام العربي . وبهذا تجنب فكرة الكيانية الفلسطينية كما عبر عنها قطاع غزة ، المنزل الذي وقعت فيه في مناطق أخرى ، حيث حاول البعض أن يستغل بالقضية الفلسطينية وبالادعوى لآحياء الكيان الفلسطيني لضرب الناصرية . ولعل من الأمور بالغة الدلالة ان أعضاء المجلس التشريعي الذين كانوا أكثر تشدداً ، ووضوحاً ، ومبدئية في موضوع الكيان الفلسطيني ودور قطاع غزة المركزي في انشائه ، وإلى درجة وصولهم إلى درجة المجابهة مع الإدارة المصرية ، كانوا أكثر الأعضاء حرصاً على استمرار دور قطاع غزة منحاذاً للثورة العربية ولاحد جانبي الصراع المحتدم في المنطقة العربية في تلك الفترة ، بين القوى الوطنية والثورية والقوى الرجعية . ذلك